

لورد كينيدزي، غوتشا (جورجيا)

[النص الأصلي: الإنجليزية]

بيان المؤهلات

عملاً بالمادة 36(4)(أ) من نظام روما الأساسي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية والفقرة 6 من القرار المتعلق بإجراءات تسمية وانتخاب القضاة والمدعي العام ونواب المدعي العام لدى المحكمة الجنائية الدولية (ICC-ASP/3/Res.6) المعدل بموجب القرار 4 للدورة الثامنة عشرة (ICC-ASP/18/Res.4) في 6 كانون الأول/ديسمبر 2019، تشرف حكومة جورجيا بتقديم البيان التالي بمؤهلات السيد غوتشا لورد كينيدزي كمرشح لانتخاب قضاة المحكمة الجنائية الدولية في الدورة التاسعة عشرة لجمعية الدول الأعضاء في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، من 7 إلى 17 كانون الأول/ديسمبر 2020.

أ) شرط "الأخلاق الرفيعة والحياد والنزاهة" (المادة 36(3)(أ))

إنّ المسار الذي اتّبعه السيد لورد كينيدزي خلال مسيرته المهنية والأكاديمية المكثفة غني عن الشرح ويشهد بذاته على أخلاقه الرفيعة وحياده ونزاهته. فإنّ سمعته المشرفة التي جرى التنويه بها في حياته المهنية والشخصية، في جورجيا ودولياً، تتضح من كون ترشيحه قد حظي بتأييد كبير وبفارق شاسع في البرلمان في جورجيا (91 صوت مؤيد، 0 صوت معارض).

ب) شرط "المؤهلات المطلوبة في دولة كلّ منهم للتعين في أعلى المناصب القضائية" (المادة 36(3)(أ))

يلبي السيد لورد كينيدزي كامل المؤهلات المستلزمة لتعيينه في أعلى المناصب القضائية في جورجيا. وقد جمعت عملية الاختيار المعتمدة بمقتضى المرسوم الحكومي رقم 59 بين معايير وإجراءات تعيين المرشحين للمحكمة الدستورية في جورجيا والمحكمة العليا في جورجيا على حد سواء.

وبموجب المادة 7 من القانون المعني بالمحكمة الدستورية في جورجيا، بوسع أي مواطن (مواطنة) من جورجيا يبلغ من العمر الخامسة والثلاثين، وحامل شهادة عليا في الحقوق، ولديه خبرة مهنية من عشر سنوات ومؤهلات مهنية متميّزة، أن يصبح عضواً في المحكمة الدستورية. وبموجب المادة 34 من القانون الأساسي المعني بالمحاكم العامة، يمكن تعيين مواطن (مواطنة) كفاء من جورجيا لمنصب قاضٍ في المحكمة العليا، إذا كان قد بلغ الثلاثين من العمر ولديه شهادة عليا في الحقوق توازي أقله شهادة الماجستير أو شهادة أكاديمية معادلة أو دبلوما جامعية، وأقله خمس سنوات خبرة في العمل كخبير في القانون.

نظراً لهذه المعايير، يُتوقع من مرشح (أو مرشحة) جورجيا أن يستوفي المعايير القسوى المحددة لقضاة المحكمة الدستورية والمحكمة العليا في جورجيا: تحددت السن الدنيا والخبرة المستلزمة وفقاً لمستلزمات المحكمة الدستورية في جورجيا؛ أما شروط التعليم العالي والمؤهلات

فتمددت وفقاً لمستلزمات المحكمة العليا في جورجيا. وبالتالي، ستتوفر لدى المرشح الذي ستسميه جورجيا لانتخاب قضاة المحكمة الجنائية الدولية سمعة أخلاقية ومهنية عالية؛ وسيكون مواطناً من جورجيا لا يقل عمره عن الخامسة والثلاثين؛ وسيتمتع بمؤهلات في مجال العمل القانوني؛ وسيُتقن لغة واحدة على الأقل من لغات العمل بالمحكمة (الإنجليزية أو الفرنسية). كما سيستوفي مستلزمات المرشحين للقائمة ألف أو القائمة باء المحددة بالتفصيل أدناه، تحت عنوان إجراءات الترشيح وأركانها.

ت) شرط "كفاءة ثابتة في مجالات القانون الدولي ذات الصلة بالموضوع، مثل القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان وخبرة مهنية واسعة في مجال عمل قانوني ذي صلة بالعمل القضائي للمحكمة". (المادة 36(ب)(2)).

يستوفي السيد لورد كيبينديزي مستلزمات المادة 36(ب)(2) لانتخابه قاضياً على القائمة باء، كما يتضح من سيرته الذاتية.

من خلال القانون الدولي الذي كان مشروعه الرسمي والمهني والشخصي، سعى إلى المساهمة في نظام دولي قائم على القواعد، وإلى إنشاء وتعزيز آليات العدالة الدولية. وهو يتمتع بخبرة واسعة جداً في مجال مساعدة ضحايا الجرائم الخطيرة في إطار السياسات والممارسة.

حائز شهادة الماجستير في القانون الدولي لحقوق الإنسان من جامعة إسيكس (المملكة المتحدة) وماجستير في دراسات الحقوق الدولية من كلية الحقوق في جامعة هارفرد (الولايات المتحدة) مع تركيز على القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. من 2001 وحتى 2013، كان مرشحاً للدكتوراه في علم القانون وزميل ما بعد الدكتوراه في كلية الحقوق في جامعة فوردم في نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.

لديه خبرة أكثر من 20 سنة من العمل مع المحاكم الدولية والمنظمات الدولية في مجال القانون الجنائي الدولي والقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان: 12 سنة مع المحكمة الجنائية الدولية بما فيها سنة واحدة كعضو مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا؛ 3 سنوات من تولي أمور ذات صلة بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (ICTY)؛ سنتان خبرة عمل مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (ICTR)؛ 19 سنة عمل مع الأمم المتحدة؛ و10 سنوات مع مجلس أوروبا؛ و10 سنوات مع الاتحاد الأوروبي؛ و10 سنوات مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE). وقد بدأت خبرته وانخراطه المكثف في مجال القانون الدولي والقانون الجنائي الدولي والإجراءات الجنائية الدولية في وزارة الشؤون الخارجية، مع تطبيق قرار مجلس الأمن بشأن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. فقد ساهم بصورة خاصة في الإجراءات الوطنية المعتمدة لتعزيز التعاون بين جورجيا والمحاكم الدولية عام 1997، بما فيه اقتراح إدخال تغييرات وتعديلات إلى التشريعات في جورجيا.

كما كان منسق الاتصال لفريق جورجيا خلال المفاوضات بشأن نظام روما الأساسي، فلعب دوراً كبيراً جداً في التأثير في مواقف بلاده، خاصة بالنسبة إلى الجرائم الدولية المتواصلة، فعمل على صياغة ولاية وفد جورجيا إلى المفاوضات بشأن نظام روما الأساسي

خلال مؤتمر روما. واقترح لا بل دافع عن انضمام جورجيا إلى مجموعة الدول المتفقة في الرأي بشأن الإجراءات المحددة الأهداف. وبصفته ممثل جورجيا، وضع اقتراحات ودعم المجموعة في مواضيع جوهرية من نظام روما الأساسي، ومنها الصلاحية الملزمة للمحكمة للنظر في جرائم الإبادة والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب إلخ. "المخورية". كما شارك في المفاوضات التي مهّدت لاعتماد نظام روما الأساسي عام 1998. إثر مؤتمر روما، وبصفته مستشارًا قانونيًا في بعثة جورجيا الدائمة لدى الأمم المتحدة، مثل بلاده وشارك في عمل اللجنة التحضيرية للمحكمة الجنائية الدولية في نيويورك (1999-2002) حول اتفاق العلاقات بين المحكمة والأمم المتحدة، والنظام المالي والقواعد المالية للمحكمة، واتفاق امتيازات المحكمة وحصاناتها، والقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، وجريمة العدوان. وفي بعثة جورجيا الدائمة، تولى مسؤولية اللجنة الثالثة (حقوق الإنسان) واللجنة السادسة (القانونية) واللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة التي كملت عمل اللجنة التحضيرية من خلال تحديد المبادئ والمعايير الدولية المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية كمنظمة دولية.

وفي سياق عمله كبروفسور في القانون الدولي، وكدبلوماسي، وكنايب وزير العدل الحالي في جورجيا (مستشار قانوني للدولة رفيع المستوى)، كسب خبرة واسعة ومعتمّة شملت القانون الدولي والقانون الجنائي الدولي والقانون الإنساني الدولي. ومنذ التحاقه بوزارة الخارجية في جورجيا عام 1991، شغل عدة مناصب رئيسية تطلّبت منه العمل والانخراط في المجال القانوني، ومنها: اقترح وساهم في الانضمام إلى المفاوضات حول المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتمحورة حول حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي والجرائم الدولية، وفي المصادقة عليها وتطبيقها. كما مثل مرارًا وزارة الخارجية في مختلف مندييات حقوق الإنسان التي نظمتها الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بما في ذلك لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. وبموازاة ذلك، وبصفته عضوًا في مجلس إدارة جمعية الصليب الأحمر في جورجيا، بذل جهودًا لزيادة الوعي حول القانون الإنساني على المستوى الوطني.

في إطار منصبه الحالي كنايب وزير العدل، منذ 2012، يواصل المسار نفسه فوسّع نطاق مساهماته ليشمل مجموعة واسعة من القضايا: إنه يمثّل جورجيا ويترأس منازعات قضائية بين الدول أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (ECHR)؛ ويدير مسائل مرتبطة بتنفيذ قرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان فيما خص ضحايا انتهاكات الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان؛ ويمثّل جورجيا في المسائل المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية من حيث التعاون مع منظومة المحكمة. كما أنه يترأس جهود اللجنة المشتركة بين الوكالات لتنسيق الشؤون الإنسانية (IHL) في جورجيا لتعزيز الإطار القانوني الوطني للقانون الإنساني الدولي، خاصة فيما يتعلق بالمفقودين أثناء النزاعات المسلحة؛ ويعمل على وضع صكوك مناسبة لمحاربة ومنع العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف الجنسي خلال النزاعات المسلحة وما بعدها؛ ويعمل على تعزيز حماية النازحات داخليًا من العنف الجنسي والعنف الأسري والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

لقد انخرط بشكل موسّع في المسائل المتعلقة بالعلاقات الدولية والقانون الدولي وحقوق الإنسان بين عامي 2005 و 2007، بما فيه مسائل العدالة الدولية، من منصبه كمستشار رئيس وزراء جورجيا في المسائل القانونية الدولية والشؤون الخارجية.

وتتضمن خبراته الأخرى ذات الصلة التي اكتسبها أثناء عمله في وزارة العدل في جورجيا، عمله كمقرر الحكومة أمام البرلمان في جورجيا، وصياغته مسودة القانون المعني بالصليب الأحمر الوطني، وكذلك مجموعة من مسودات القوانين حول الإجراءات القانونية الإدارية بشأن التعويض، وإعادة فتح قضايا جنائية ومدنية بمقتضى قرارات هيئات الإشراف على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في عام 2016، والتي تستحق التنويه أيضاً.

وبصفته رئيساً مشاركاً للجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمساواة بين الجنسين والعنف ضد النساء والعنف الأسري، تركزت جهوده على تنسيق عمل اللجنة المشتركة لصياغة الالتزامات والوفاء بها، في سياق خطط العمل المعنية بالمساواة بين الجنسين والعنف ضد النساء والعنف الأسري وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن. كما تتضمن إنجازاته صياغة استراتيجية جورجيا لحقوق الإنسان (2014-2020)؛ والجهود المبذولة لإعداد المبادئ التوجيهية لوكالات إنفاذ القانون في قضايا الاتجار بالبشر، مع التركيز على التعرف على ضحايا الاتجار بالبشر وكيفية معاملة الضحايا من النساء والأطفال، ويتضمن ذلك توفير المساعدة القائمة على الاحتياجات للضحايا في إطار عمل المجلس المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالبشر.

وفي الوقت نفسه، بقي طوال حياته المهنية ناشطاً في مناصب قيادية مع المنظمات والهيئات الدولية: عمل ككاتب رئيس للجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة، نيويورك (2001)؛ ونائب رئيس الاجتماع التاسع عشر للدول الأطراف في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، نيويورك (2002)، ورئيس الدورة السابعة لجمعية الدول الأطراف في الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد (IACA)، فيينا (2019). وعلى الصعيد الوطني، خدم كرئيس/ونائب رئيس بعثات جورجيا إلى الدورات 16 و 17 و 18 لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي، نيويورك، لاهاي، (2017، 2018، 2019).

وبالمثل، تركزت جهوده بصفته عضواً في لجنة مجلس أوروبا للمساواة بين الجنسين (GEC) منذ 2014 على أنواع مختلفة من التمييز ضد النساء والعنف الأسري.

والأهم من ذلك، بصفته عضواً حالياً في مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا، فهو معني في إدارة الصندوق وتنفيذ ولايته فيما يخص جبر الضرر ومساعدة الضحايا وعائلاتهم في بلدان الحالات لدى المحكمة الجنائية الدولية. ويتضمن ذلك العمل مع المحكمة على المستندات التي تعدّها الأمانة العامة للصندوق الاستئماني للضحايا.

وتقدّم حياته المهنية مزيجاً ملائماً من الخبرة الأكاديمية والعملية. فهو لديه أكثر من 11 سنة من الخبرة الأكاديمية والبحثية المرتبطة بالمحكمة الجنائية الدولية. لقد درّس السيد لوردكينيديزي مواد وأجرى بحثاً مرتبطة بالمحكمة الجنائية الدولية وممارستها في بعض أبرز المؤسسات الأكاديمية والجامعات في العالم: ففي 2002، أطلق مشروعاً بحثياً حول مشاكل تحديد جريمة العدوان في إطار اللجنة التحضيرية للمحكمة الجنائية الدولية في معهد ماكس بلانك للقانون الجنائي الأجنبي والدولي، فريبورغ، ألمانيا؛ وأجرى بحثاً عن الأفعال الضعيفة للمؤسسات الدولية في القانون الدولي، بما في ذلك الممارسات المتقاطعة بين الأمم المتحدة والصليب الأحمر، كخبير زائر في

برنامج فولبرايت في كلية الحقوق في جامعة كولومبيا، نيويورك. كما أن عمله كبروفسور مساعد في كلية الشؤون الدولية والشؤون العامة في جامعة كولومبيا (SIPA) قد تركز على حقوق المرأة وترشيد النوع الاجتماعي والمشاركة السياسية للنازحين داخليًا، وهي أيضًا إنجازات جديدة بالذكر.

بصفته بروفسورًا في القانون الدولي، أعطى دروسًا مكثفة في القانون الدولي وقانون المعاهدات الدولية وممارسات المنظمات الدولية فيما خص جورجيا، والقانون الدولي لحقوق الإنسان مع التركيز بشدة على مكون المحاكم الدولية في جامعة جورجيا الأمريكية، وكلية الحقوق في القوقاز وجامعة سوخومي في تبليسي.

ونظرًا لخبرة السيد لوردكينيدزي ومعرفته، فإن جورجيا واثقة تمامًا من ترشيحه لمنصب قضائي أعلى في المحكمة الجنائية الدولية.

ث) شرط " معرفة ممتازة وطلاقة في لغة واحدة على الأقل من لغات العمل بالمحكمة" (المادة 36(3)(ج))

يتّضح إتقان السيد لوردكينيدزي اللغة الإنجليزية بشكل ممتاز من خلال شهادتي الماجستير في الحقوق من دولتين ناطقتين بالإنجليزية (المملكة المتحدة والولايات المتحدة) وكذلك من خبرته الواسعة الممتدة على 29 عامًا من العمل المهني والأكاديمي في بيئة تسودها اللغة الإنجليزية.

ج) مؤشرات الترشيح للقائمين ألف وباء

السيد لوردكينيدزي مرشح للقائمة باء بمقتضى المادة 36، الفقرة 5 من النظام الأساسي، نظرًا لمؤهلاته المثبتة في مجالات القانون الدولي ذات الصلة على غرار القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، ونظرًا لخبرته الكبيرة في مضمار مهني مرتبط بعمل المحكمة القضائي.

ح) معلومات متصلة بالمادة 36، الفقرة 8(أ)(1) إلى (3) من النظام الأساسي

لغايات المادة 36، الفقرة 8(أ)(1) إلى (3) من النظام الأساسي، سيمثل السيد لوردكينيدزي نظام القانون المدني (المعروف كذلك بالنظام القانوني الروماني الجرمانى أو القاري) وإن كان يلم بالقانون العام بما أنّ شهادتي الماجستير اللتين أجزهما مصدرهما دولتان تعتمدان قانون السوابق القضائية، وهو لديه خبرة في العمل في القطاع الأكاديمي في المملكة المتحدة والولايات المتحدة. وهو مرشح ذكر عن المجموعة الإقليمية لأوروبا الشرقية.

خ) "خبرة قانونية في مسائل محددة تشمل -دون حصر- مسألة العنف ضدّ النساء أو الأطفال" (المادة 36(8)(ب))

بصفته رئيسًا مشاركًا للجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالنوع الاجتماعي، يساهم السيد لورد كينيديزي وينستق جهود اللجنة في صياغة الالتزامات وتبليتها في سياق خطط العمل المعنية بالمساواة بين الجنسين والعنف ضد النساء والعنف الأسري وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن. كما تتضمن إنجازاته صياغة استراتيجية جورجيا لحقوق الإنسان (2014-2020)، مع التركيز بشدة على حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين ومحاربة العنف ضد النساء، بصفته رئيسًا مشاركًا للمجلس المشترك بين الوكالات؛ كما يتضمن تنسيق الجهود المشتركة بين الوكالات لإعداد المبادئ التوجيهية لوكالات إنفاذ القانون في قضايا الاتجار بالبشر، مع التركيز على التعرف على ضحايا الاتجار بالبشر وكيفية معاملة الضحايا من النساء والأطفال، وتوفير المساعدة القائمة على الاحتياجات للضحايا في إطار عمل المجلس المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالبشر؛ ويتأسس جهود اللجنة المشتركة بين الوكالات لتنسيق الشؤون الإنسانية (IHL) في جورجيا لتعزيز الإطار القانوني المعني بالمفقودين أثناء النزاعات المسلحة، فيعمل على وضع صكوك مناسبة لمحاربة ومنع العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف الجنسي خلال النزاعات المسلحة وما بعدها، وحماية النازحات داخليًا من العنف الجنسي والعنف الأسري والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وضمان إتاحة خدمات المساعدة الطبية والنفسية والقانونية لهم.

وبالمثل، تركزت جهوده بصفته عضوًا في لجنة مجلس أوروبا للمساواة بين الجنسين (GEC) منذ 2014 على أنواع مختلفة من التمييز ضد النساء والعنف الأسري.

كما أن عمله كبروفسور مساعد في كلية الشؤون الدولية والشؤون العامة في جامعة كولومبيا (SIPA) قد تركز على حقوق المرأة وترشيد النوع الاجتماعي والمشاركة السياسية للنازحين داخليًا.

د) الجنسية التي بموجبها يُسمى المرشّح (المادة 36(7))

يحمل السيد لورد كينيديزي الجنسية الجورجية ولا يملك أي جنسية أخرى من أي دولة ثانية وهو مرشّح من قبل دولة جورجيا.

ذ) مؤشرات إجراءات الترشيح بمقتضى المادة 36، الفقرة 4(أ) (1) أو الفقرة 4(أ) (2) وأركان تلك الإجراءات (عملية الاختيار الوطنية)

أجريت عملية الاختيار الوطنية بالتوافق التام مع المادة 36 من نظام روما الأساسي وإجراءات تسمية وانتخاب القضاة والمدعي العام ونواب المدعي العام لدى المحكمة الجنائية الدولية (ICC-ASP/3/Res.6) المعدّل بموجب القرار 4 للدورة الثامنة عشرة (ICC-ASP/18/Res.4) في 6 كانون الأول/ديسمبر 2019، كما تمت مراعاة أفضل ممارسات إجراءات الاختيار الوطنية.

وبموجب الفقرة 4 من المادة 36 من نظام روما الأساسي، يتم تقديم الترشيحات للانتخاب للمحكمة باتّباع إما: (1) الإجراءات المتعلقة بتسمية مرشّحين للتعين في أعلى المناصب القضائيّة في الدولة المعنيّة أو (2) الإجراءات المنصوص عليها في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدوليّة لتسمية مرشّحين لتلك المحكمة.

وبما أنّ جورجيا لا تملك ممثلين معيّنين في المحكمة الدائمة للتحكيم، وهو شرط مسبق لتطبيق إجراءات تسمية مرشّحين لمحكمة العدل الدوليّة كما هو منصوص عليه في النظام الأساسي لتلك المحكمة، اختارت جورجيا تطبيق "الإجراءات المتعلقة بتسمية مرشّحين للتعين في أعلى المناصب القضائيّة في الدولة المعنيّة" بموجب المادة 36(4)(أ)(1).

ولهذه الغاية، تبنت حكومة جورجيا بتاريخ 30 كانون الثاني/يناير المرسوم الحكومي رقم 59 المعني بإجراءات تسمية مرشّحين لانتخاب قضاة المحكمة الجنائية الدولية عام 2020 (المسماة فيما يلي "إجراءات الاختيار") بعد أن جمعت بين المعايير والإجراءات المعتمدة لتعيين المرشّحين للمحكمة الدستورية والمحكمة العليا في جورجيا. وقد نشر المرسوم رقم 59 رسميًا وأصبح متوافرًا علنيًا على الموقع التشريعي لجورجيا (Legislative Herald of Georgia) (www.matsne.gov.ge). ومن خلال اعتماد هذا المرسوم، اعتمدت جورجيا إطار عمل قانوني مع إجراءات ومعايير محددة لتسمية القضاة المرشّحين للمحكمة الجنائية الدولية، بهدف ضمان إجراءات مفتوحة وشفافة وقائمة على الجدارة على الصعيد الوطني.

تتماشى إجراءات الاختيار كليًا مع الفقرتين 3 و4 من المادة 36 من نظام روما الأساسي. وبمقتضى المادة 2 من إجراءات الاختيار، حددت جورجيا الحد الأدنى لمستلزمات عملية الاختيار الوطنية لمرشّحي كل من القائمتين ألف وباء:

المادة 2: أي مرشّح لمنصب قاضٍ من جورجيا للمحكمة في لاهاي يجب أن يكون مواطنًا من جورجيا أهلاً قانونًا، صاحب مبادئ أخلاقية عالية وسمعة مهنية ممتازة، بلغ سن الخامسة والثلاثين، ويتقن إحدى لغات عمل محكمة لاهاي (الإنجليزية أو الفرنسية) ويلبي المستلزمات المحددة في الفقرة (أ) (الفئة أ) أو الفقرة (ب) (الفئة ب) من هذه المادة:

أ) الفئة أ:

أ.أ) حائز شهادة ماجستير في الحقوق، ويشمل البرنامج الدراسي القانون الجنائي أو القانون الجنائي الدولي؛
أ.ب) لديه خبرة عمل لا تقل عن 10 سنوات كقاضٍ و/أو مدعٍ عام و/أو محامٍ في مضممار القانون الجنائي أو في منصب مماثل في مضممار الإجراءات الجنائية؛
أ.ج) لديه معرفة معتمّة بنظام روما الأساسي والاجتهادات الدولية ذات الصلة؛

ب) الفئة ب:

ب.أ) حائز شهادة ماجستير في الحقوق، ويشمل البرنامج الدراسي القانون الدولي العام وبالأخص القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي؛
ب.ب) يملك خبرة لا تقل عن 10 سنوات من العمل مع المحاكم الدولية، أو المنظمات الدولية والمحاكم الدولية في مسائل متعلقة بالقانون الجنائي الدولي والقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛
ب.ج) لديه معرفة معمقة بنظام روما الأساسي والاجتهادات الدولية ذات الصلة بالإضافة إلى القانون الدولي العام في مجال القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

في 3 شباط/فبراير 2020، وفقاً لمعايير عملية الاختيار، اتخذ مركز التدريب من أجل العدالة، والذي أنشئ بموجب القانون العام، الإجراءات اللازمة للإعلان عن دعوة المرشحين على موقعه الإلكتروني (www.tcj.gov.ge) وصفحته على موقع فيسبوك وبوابة وظائف مستخدمة على نطاق واسع في جورجيا (www.jobs.ge) و(www.hr.gov.ge). كما أرسلت رسائل إلى محكمة جورجيا الدستورية، والمجلس العدلي الأعلى في جورجيا، ومكتب المدعي العام في جورجيا، ونقابة محامي جورجيا وجمعية وسطاء جورجيا، كما نُقلت المعلومات إلى المنظمة غير الحكومية المدعوة جمعية محامي جورجيا الشباب (GYLA)، ورئيس تحالف جورجيا للمحكمة الجنائية الدولية (GCICC) بهدف نشر المعلومات بين المنظمات غير الحكومية المنتمجة إلى التحالف المذكور وغيرها من المنظمات غير الحكومية المهتمة بالموضوع. كما نُشرت المعلومات عن الإعلان العام على الجامعات التي لديها برامج تدريس الحقوق (29 كلية حقوق بالإجمال).

في 6 شباط/فبراير 2020، تم تزويد الممثلين المفوضين لهذه المنظمات بالمعلومات المفصلة عن المنصب الشاغر بواسطة الهاتف.

في 11 شباط/فبراير 2020، عُقد اجتماع لتشارك المعلومات هدف إلى مناقشة إجراءات الاختيار بشكل أوسع. وقد حضره ممثلون عن مكتب المدعي العام في جورجيا والمجلس العدلي الأعلى والمنظمات غير الحكومية وجمعية محامي جورجيا الشباب ومركز حقوق الإنسان.

فُتح الإعلان عن الشغور من 3 إلى 13 شباط/فبراير 2020. خلال هذه الفترة، قَدّم 9 أشخاص طلباتهم للمنصب الشاغر. وبعد تقييم الطلبات من حيث المؤهلات المستلزمة بموجب المادة 2 من عملية الاختيار، انتقلت استمارتان إلى المرحلة التالية. وقد نصح مركز التدريب من أجل العدالة أحد مقدمي الطلبين الناجحين تصحيح خطأ في المستندات التي قَدّمها وذلك خلال ثلاثة أيام، كما هو مسموح في إجراءات الاختيار. ولكنّ مقدّم الطلب فشل في فعل ذلك وبالتالي، أبلغ مركز التدريب من أجل العدالة أنه لا ينوي ملاحقة الطلب بعد ذلك.

نظراً لقلّة عدد الاستمارات المؤهلة، جرى تمديد المهلة الزمنية حتى 20 شباط/فبراير 2020 ونُقلت المعلومات ذات الصلة إلى كل المنظمات في 14 شباط/فبراير 2020.

في 20 شباط/فبراير 2020، نظّم مركز التدريب من أجل العدالة امتحاناً خطياً باللغة الإنجليزية استمر ست ساعات للمرشّح المتبقي الذي يلبي المعايير بالكامل. وتضمّن الاختبار ثلاثة أسئلة نظرية وثلاثة عملية أعدّها خبيران دوليان ملتزمان دون مقابل: فقد أعدت الأسئلة المفتوحة القاضية إكاترينا تريندافيلوفا، وهي قاضية سابقة في المحكمة الجنائية الدولية؛ فيما أعدت الأسئلة المرتكزة إلى الحالات/ أسئلة تقييم الموقف السيد هيرمن فون هيبيل، رئيس قلم سابق لدى المحكمة الجنائية الدولية.¹ وفي اليوم نفسه، أرسلت ورقة الاختبار المنجز إلى هذين الخبيرين من دون أي تفاصيل عن هوية المرشّح.

في 20 شباط/فبراير 2020، وضمن المهلة الزمنية الممددة، قدّمت استمارة أخرى إلى مركز التدريب من أجل العدالة. ولكن نظراً لخطأ في الاستمارة، أمهل مقدّم الطلب ثلاثة أيام لتصحيحه. ووافق مقدّم الطلب على تصحيح الخطأ جزئياً وطلب تنظيم اختباره في شهر آذار/مارس في البلد الأجنبي الذي يقيم فيه. تمت الموافقة على الطلب الأخير، وأعطى الإذن لإجراء الاختبار في 25 أو 26 شباط/فبراير لدى هيئة التمثيل الدبلوماسي لجورجيا في البلد المعني. ولكنّ مقدّم الطلب التمس رسمياً سحب الاستمارة نظراً لعدم توفر الوقت الكافي له للاستعداد للامتحان.

بناءً عليه، قيّم الخبيران الدوليان الملزمان ورقة امتحان المرشّح الواحد. ونجح السيد لوردكينيديزي في الامتحان المستلزم في إجراءات الاختيار، وقدّم مركز التدريب من أجل العدالة مستنداته إلى حكومة جورجيا للاطلاع عليها.

بمقتضى المادتين 1(3) و 4(6) من إجراءات الاختيار، رفعت حكومة جورجيا ترشيح السيد لوردكينيديزي إلى مجلس نواب جورجيا لتقييم مؤهلات المرشّح بموجب المادة 36 من نظام روما الأساسي والموافقة عليه.

مثل السيد لوردكينيديزي أمام اللجنة القضائية ببرلمان جورجيا حيث أجاب عن أسئلة أعضاء البرلمان. ولضمان أقصى درجات الشفافية والتغطية الإعلامية والأمن للجمهور العام في ظل تهديد فيروس كورونا، جرى بث جلسة الاستماع مباشرة عبر التلفاز والإنترنت، وكانت الأسئلة مفتوحة أمام أي شخص مهتم من خلال الإنترنت.

وافقت اللجنة القضائية البرلمانية على ترشيح السيد لوردكينيديزي بأغلبية 5/3 أصوات مجلس نواب جورجيا (هذه الأصوات كافية لانتخاب قضاة كل من المحكمة الدستورية والمحكمة العليا في جورجيا) من دون أي صوت ممتنع أو معارض (91 صوت مؤيد بما فيه المعارضين و 0 صوت معارض). وبالتالي يتمتع السيد لوردكينيديزي بشرعية عالية جداً كمرشّح.

وفي الخلاصة، جرت عملية الاختيار الوطنية في جورجيا بطريقة تضمن أوسع انتشار لدعوة المرشّحين من كل الجهات المهمة، بما فيه القضاء الوطني، والقانونيين والأكاديميا والمجتمع المدني. وقد طوّرت جورجيا معايير وإجراءات صارمة لاختيار المرشّحين للانتخابات

¹ يتم الكشف عن هوية الخبيرين الدوليين المنخرطين بموافقتهم.

القضائية للمحكمة الجنائية الدولية، واعتمدها، وأشركت مسؤولين سابقين من المحكمة الجنائية الدولية من دون مقابل في تقييم كفاءة المرشّحين من خلال الامتحان الخطي، بغية ضمان عملية اختيار شفافة وقائمة على الجدارة.

(ر) الالتزام بالتفرّغ الكامل للعمل

يلتزم السيد لورد كيبينديزي بالتفرّغ كليًا لعمل المحكمة إذا ما لزم الأمر.
